



ISSN :3085\_5055

العدد الثامن \_ نونبر 2025

مجلة إشكالات بحثية  
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات  
في مختلف التخصصات

خديجة فوزي قدحى \_ إشراف: ذ.أحمد الفرحان

طالبة باحثة في سلك الدكتوراه

كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية \_ ابن طفيل

-القنيطرة-

## المثالية والعقلانية: قراءة في فلسفة القانون عند أفلاطون و أبي الوليد ابن رشد

الملخص:

لقد عرفت الفلسفة منذ ظهورها إلى يومنا هذا تقدما فكريا على مستوى مختلف المجالات الحياتية أهمها المجال القانوني- السياسي، لضبط العلاقات الإنسانية وتحقيق النظام والعدالة. لذلك كان القانون هو أول ما فكر فيه الإنسان القديم للحاجة الماسة إليه، مجال شكل صراعا وتضاربا بين الفلاسفة والقانونيين. ومن أبرز هؤلاء ما قدمنا في مقالنا "أفلاطون" و"ابن رشد"، فحددنا الاختلاف القائم بينهما في فكرة القانون المتمثل في أن أفلاطون أرجع تأسيس القانون على مبدأ المثل والعدالة المطلقة، بينما ابن رشد بنى موقفه انطلاقا مما قدمه أفلاطون، لكنه قام بتعديله لكي يلائم ويتوافق الشريعة الإسلامية.

وبالتالي مهما اختلف الرجلان إلا أنهما يتفقان في اعتبار القانون هو تلك الضرورة التي لا يمكن لأي مجتمع أن ينعم باستقرار نظامه إلا بوجوده.

الكلمات المفتاحية: المثالية والعقلانية\_ فلسفة القانون\_ ابن رشد\_ أفلاطون.



ISSN :3085\_5055

العدد الثامن \_ نونبر 2025

مجلة إشكالات بحثية  
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات  
في مختلف التخصصات

## المقدمة :

عندما خلق الله عز وجل الإنسان وجد نفسه في صراع مع الطبيعة بهدف تسخيرها له في تحقيق حاجاته من أجل الاستمرار في الوجود وتحسين وضعه المعيشي. ولكي يتم تسخير الطبيعة والسيطرة عليها كان لابد للإنسان من التعاون مع بعضه البعض والعيش داخل جماعات مختلفة ومتنوعة لغة وسياسة وقانونا. فالإنسان باعتباره ذلك الكائن العاقل المفكر والواعي والضعيف لا يسعه إلا التفكير في الكيفية التي بها سيصبح سيدا ومالكا للطبيعة من جهة وسيدا في كيفية تغلبه على صعوبة الحياة الحيوانية والشهوانية الطبيعية من جهة. لذلك دخوله في جماعات بعدها المجتمع كان ضرورة طبيعية دفعه ذلك الى تطوير نفسه باستمرار داخل إطار علائقي يسمى التضامن الاجتماعي من أجل بلوغ حاجاته ولن يكتمل الاجتماع الإنساني إلا بوجود قواعد وقوانين ثم سنها وفرضها لعدم عودته الى حالته الحيوانية الأولى التي تمتاز بالفوضى والصراع والاقتيال. حتى أصبح كل مجتمع له قوانينه وسلطته الخاصة التي بها يسير شؤون مجتمعه والتي بدورها تختلف عن قوانين وسلطة المجتمع الآخر. قانون يسهر على حماية حياة الأفراد ويضمن بقائهم واستمرارهم قانون يتطور بتطور المجتمع ويتغير من جيل لجيل آخر، قانون يستطيع المجتمع به أن يؤثر على سلوك وأفعال أفراده دون اللجوء إلى القوة والعنف.

كما أن التفكير في مسألة القانون في وقتنا هذا، هو ليس وليد اللحظة، بل هو مسألة تم البحث فيها عبر مراحل زمنية مختلفة، مراحل تطورت كلما تطور الفكر الإنساني، وذلك بين في العديد من الكتابات التي تناولت بخاصة تاريخ الفكر الإنساني في مجالات متعددة كالسياسة والاقتصاد والفلسفة والعلم ... وكل مجتمع شهد نظاما سياسيا يعمل وفقه ويلائم طبيعة أفكار ومعتقدات أفراده. فأصبحنا من المستحيل والصعب أن نجد نظاما سياسيا موحدًا تسير عليه البشرية جمعاء، وحتى لو فكر الإنسان في ذلك، ففي نظرنا لن يتمكن من تحقيق ذلك لاعتبارات عديدة أهمها المعتقد.

وفي خضم الصراعات الفكرية والسياسية ظهر العديد من الفلاسفة وفقهاء القانون لهم نظريات مختلفة ومتعددة سنحدد البعض منه في هذه المسألة، وسنلجأ إلى حقيبتين مختلفتين لا من حيث الزمن ولا من حيث طبيعة الفكر وأنظمة حكم مختلفة ومعتقدات دينية مختلفة وهما الفيلسوف اليوناني أفلاطون والفيلسوف العربي المسلم القرطبي أبي الوليد ابن رشد في معالجهما لفكرة القانون كمجموعة من القواعد التي تنظم العلاقات الاجتماعية وتضبط سلوك الأفراد



داخل المجتمع، قانون مرتبط بتوقيع الجزاءات على كل مخالف لقواعده قوانين متفق عليها داخل المجتمع وعقوبات متفق عليها اجتماعيا، لكي ينعم الجميع بالخير بدءا من الأسرة كأقدم صورة على الترابط الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي .

فالقانون يعيش في كنف المجتمع ويتأثر بالقضايا الاجتماعية التي منها يتم صياغة قوانين جديدة توافق ذلك المجتمع. يقول هوكر: « ولما كانت أعمال الناس وأفعالهم تنتمي إلى أنواع عديدة مختلفة، فينبغي أن تختلف كذلك القوانين التي نحكمها، لأنها إذا لم نحكم الأشياء والأشخاص بالرجوع إلى قوانين مناسبة لها ولهم، بينما يكونون هم والأشياء مختلفين بطبيعتهم، فإننا بذلك نخلق الفوضى في أذهاننا وفي أحكامنا »<sup>1</sup>.

وعليه، إن القانون لا ينفصل عن المجتمع لا تشريعا ولا تطبيقا. مرتبط بأخلاق وعادات وتقاليده وأعراف المجتمع. وبناء على ذلك سنتناول كما سبق الذكر فكرة القانون في فلسفة القانون عند كل من أفلاطون وأبي الوليد ابن رشد، مرزبين المكانة التي أعطاها للقانون. لهذا سنقسم موضوع البحث إلى قسمين رئيسيين نراهما ضروريين لنقترب من أحد المجالات الفكرية الثرية للرجلين وهما:

- القانون عند أفلاطون

- القانون عند أبي الوليد ابن رشد

#### • تجسد المثالية في نظرية القانون عند أفلاطون { 427\_ 347 ق.م }:

إن أول سؤال يدفنا إلى البحث في القانون عند أفلاطون هو سؤال يتمثل في أصل ونشأة القوانين؟

عند أفلاطون أصل القانون إلهي، فالإلهة هي التي وضعت القوانين لحاجة الإنسان إليها في حماية حقوقه وممتلكاته من طمع الإنسان نفسه تجاه بعضه البعض<sup>2</sup>. يقول أفلاطون: «وفقا للطبيعة تكون ممارسة الظلم خيرا، ومعاناة الظلم شرا، ولكنهم يؤكدون أن كفة الألم في الشر ترجح على كفة النفع في الخير، فإذا ما يتبادل الناس ممارسة الظلم ومعاناته دون أن يتمكنوا من تجنب أحد الأمرين واكتساب الآخر، فإنهم يدركون أخيرا أنه خيرا لهم أن يتفقوا سويا على منع

<sup>1</sup> مصطفى النشار ومحمد ممدوح عبد المجيد: فلسفة القانون وإشكالياتها، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2018، ص: 111-112.

<sup>2</sup> محمد ممدوح عبد المجيد: فلسفة القانون بين أفلاطون وشيشرون، المكتبة العصرية، جمهورية مصر العربية، المنصورة، الطبعة الأولى، 2019، ص: 81.



كلمهما. ومن هنا تنشأ القوانين والاتفاقات المتبادلة: فيسمون ما يأمر به القانون أمراً مشروعاً عادلاً. <sup>3</sup> «قول يبين كيفية نشوء القوانين وغاية التجمعات البشرية له لدرء العدوان والاقتيال التي عرفها الإنسان الأول.

لكن هناك سؤال!! ما هو السبب الذي دفع أفلاطون إلى اللجوء إلى البحث والحديث عن القانون؟ الجواب بكل بساطة هو الفساد السياسي على يد الديمقراطية الأثينية وإعدام سقراط.<sup>4</sup>

فحياة أفلاطون قد مرت عبر مراحل منها بحكم أصله وحسبه العريق داخل أثينا، تعلم على يد أحسن وأمهر المعلمين . وتمتع بتنوع ثقافي من شعر وأدب وفلسفة وعلم وسياسة. وحين بلغ العشرون من عمره تعرف على سقراط وأعجب بشخصيته وفكره فلزمه.<sup>5</sup> تعلم من أستاذه مسائل ثلاثة وهي: الأولى: تجلت في عدم الزهد في ملذات الحياة واضحة من عدم الاهتمام بالمظهر الثانية: التأمل والتفكير في كل شيء وطرح الأسئلة في كل شيء والثالثة: الامتثال للقانون نظراً لطبيعته وأصله الإلهي، حتى لو كان قانوناً ظالماً، وهذا ما حدث بالضبط مع أستاذه سقراط<sup>6</sup>، حيث تم قتله عن طريق الحكم عليه بالإعدام الأمر الذي خلف أثراً نفسياً لدى أفلاطون فاعتبر ذلك مجرد تضحية من سقراط بنفسه لصالح مجتمع جاهل ذو قوانين غبية. ما في هذه الفكرة هو لفت لنظر أفلاطون إلى اتباع طريق التعليم وضرورة تطهير المجتمع من الظلم والجهل وهذا ما عبر عنه في كتابه الجمهورية والقوانين .

إن تضحية سقراط بنفسه وخضوعه لسلطة القانون تبين الولاء الأسمى والأعظم لمبدأ سيادته، يقول أفلاطون:

« في ظل نظام معافي يكون القانون هو السلطان المهيمن على الناس بدلاً من أن يكون الناس طواغيت القانون»<sup>7</sup>

هنا القانون حسب أفلاطون هو رمز للسيادة والعدالة وليس رمز للظلم والقتل.

ومن بين المؤلفات التي ألف أفلاطون هو مؤلف القوانين الذي عرف فيه مذهبه القانوني وجعله كمرحلة ثالثة

من مراحل خطواته الفكرية، فكانت المرحلة الأولى مرحلة الجمهورية والمرحلة الثانية مرحلة السياسي.

<sup>3</sup> أفلاطون: الجمهورية، دراسة وترجمة: فؤاد زكريا، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر العربية، 2004، ص: 215

<sup>4</sup> محمد ممدوح عبد المجيد: المرجع نفسه، ص: 84

<sup>5</sup> يوسف كرم: تاريخ الفلسفة اليونانية، دار القلم، بيروت، ص: 62

<sup>6</sup> محمد ممدوح علي عب المجيد: فلسفة القانون بين أفلاطون و شيرون، مرجع سابق، ص : 84

<sup>7</sup> المرجع نفسه، ص: 91



ISSN :3085\_5055

العدد الثامن \_ نونبر 2025

مجلة إشكالات بحثية  
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات  
في مختلف التخصصات

إن مرحلة القوانين عرفت تمهيدا لكل قانون مع إبراز هدفه لأجل ترويض النفس الإنسانية على القبول والرضا والاقتران بالقانون لضرورته. يقول أفلاطون: «أود أن يبذل المشرع عناية ثابتة بالأ قانونه ككل ... بغير مقدمات مدخلية ... إن لكل القوانين مقدماتها وكل من يبدأ التشريع يجب أن يقدم لكل قسم منها بمقدمة مناسبة للموضوع كله، ذلك أنما سينطق به ليس بالأمر التافه، والفرق كبير بين الحال في أناس يتذكرون القانون بوضوح، أولا يتذكرونه، ولكننا نخطئ وإذا ألقنا على ضرورة وجود مقدمة للقوانين البسيطة كما تسمى والقوانين الكبيرة»<sup>8</sup>.

فحسب أفلاطون القوانين يجب أن تلائم ظروف المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الجغرافية منها، مسائل قد عالجه أفلاطون في ثلاثة نقاط أساسية هي كالتالي:

1. ملائمة نصوص التشريع للمجتمع: يتبين من هذه النقطة أنه من الضروري أن تلائم القوانين لظروف المجتمع، وفي هذا قول لأفلاطون وهو: «ينتظر من المشرع في العادة أن يبين فقط ذلك النوع من القوانين، التي يتقبلها العامة والجمهور تلقائيا والتي تكاد جدا أن تبدو كما لو أن مدبرا أو طبيبا ينتظر الناس منه أن يجعل منه علاجه وشفائه للجسم ما يجلب السرور للمريض»<sup>9</sup> قول يستشف منه أنه على مشرع القوانين مخاطبة العقل لتبيان الأسباب التي تدفع إلى ذلك السلوك على أنه صحيح، ومخاطبة العواطف «لتجنيد ما للإنسان من شرف ورجولة وحماسة كي يصطف الجميع خلف القوانين المشرعة وتحريك المشاعر اتجاهها»<sup>10</sup>.

2. مراعاة التشريع للقصور الإنساني: بحكم خليقة الإنسان الضعيفة والناقصة، ضرورة مراعاة ذلك الأمر، يقول أفلاطون: «إننا لسنا في مركز مشرعي العصور السالفة التي كانت تشكل قوانينها لعصر أبطال كانوا إذا جاز تصديق الروايات الشائعة أبناء آلهة، وكانت قوانينهم تسن لرجال من نفس النسب السماوي، إننا لسنا غير بشر، والقانون الذي نفترضه إنما يعد من أجل الذلل الإنساني، إذ أنه قد يوجد من بين مواطنين من هم على قدر من صلابة الطباع بحيث يقدم

<sup>8</sup> أفلاطون: القوانين، الترجمة اليونانية إلى الإنجليزية: تايلور، نقله إلى العربية: محمد حسن ظاظا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982، ص: 234.

<sup>9</sup> أفلاطون: القوانين، مرجع سابق، ص: 175

<sup>10</sup> المرجع نفسه، ص: 22



عنادهم الفطري الدليل على أنهم ضد كل لين، وأن مثل هذه الطوائف سوف لا تخضع الأثر الملطف لقوانينها مهما كان فعالا بأكثر مما يستجيب القول الصلب لحرارة النار»<sup>11</sup>.

3. تعديل القوانين باستمرار لكي تواكب ظروف المجتمع: يحاول أفلاطون في هذه النقطة أن يبرز أنه لا بد من تعديل القوانين بشكل مستمر مع إصلاح ما يحيط بها من عيب أو نقص، يقول أفلاطون في هذا السياق: «على المشرع... أن يحيط قوانينه بأقرب شيء إلى الكمال المطلق الذي يستطيع أن يحققه، ثم بمرور الزمن يوضع مشروعه في بوثة التطبيق. هل تظن أن المشرع عديم التفكير بحيث ينسى أن قوانينه يجب أن تكون مليئة بثقوب وفجوات وسيقع على عاتق بعض من يخلفونه مهمة تصحيحه، مما يؤكد أن دستور ونظام الجماعة التي أسسها يمكن أن يتحسن بثبات ولا يتحلل ويفسد»<sup>12</sup>.  
قول يدعو إلى ملائمة نصوص التشريع للمجتمع ومراعاته للقصور الإنساني، كما يدعو أيضا إلى سد الثغرات والنقص التي قد تحيط بالقانون، قول يدل على أهمية القانون وقوته التي هي أصل قوة المجتمع في تحقيقه لأمن وتماسك واستقرار مواطنيه والحفاظ على الروابط التي يتشكل منها، وهذا ما يبرر سيادة القوانين. يقول أفلاطون: «أينما وجد النظام الواجب والقانون في حياة الجماعة فإن ثمارها تكون بركات ونعيم. ولكن إهمال التنظيم أو سوءه يؤديان في الأغلب إلى ما هو أكثر من توجيه عمل التنظيم السليم اتجاه الآخر»<sup>13</sup>. وفي نفس المنحنى يقول توماس بين/ Thomas Paine: «لا يوجد في أي دولة صالحة مواطننا فوق القانون الذي سنه الشعب وارتضاه، ولا حتى رئيس الدولة أو الملك. لأن سلطته مستمدة من سيادة الشعب وسيادة الشعب تحميها سيادة القانون... وتاليا فالكل أمام القانون سواء»<sup>14</sup>.

مفاد ما قيل أن القانون هو ذلك السيد الواجب الطاعة، وما على الأفراد إلا الامتثال والخضوع له، فالكل أمام القانون سواء كان رئيسا أو مواطنا، تحقيقا لمبدأ العدالة القانونية وسعيا للخير العام للمواطنين.

• الفلسفة العقلانية وأثارها في تطور القانون عند ابن رشد {1126 - 1198 م}

<sup>11</sup> المرجع نفسه، ص: 406

<sup>12</sup> أفلاطون: القوانين، ص: 292

<sup>13</sup> المرجع نفسه، ص: 307

<sup>14</sup> مصطفى النشار و محمد ممدوح علي عبد المجيد، مرجع سابق، ص: 108



سنعرض في هذا الجانب لبعض الأفكار التي ستسهل علينا الطريق لدراسة وتحليل فكرة القانون عن ابن رشد، وذلك لاعتبارات هي أن ابن رشد قد سلك في تناوله لمفهوم القانون طريقين الأول فقهي بحكم انتمائه البيئي وتعلمه الأكاديمي ومجال اشتغاله كقاضي وفقهه. والثاني فلسفي إذ اعتمد على العقل في تفسير وفهم مقاصد الشريعة الإسلامية، ولهذا فإذا كانت أسس ومبادئ التشريع فقد اتضحت في عهد الرسول (ص) كمرجع أساسي ووحيد للتشريع المستمد من الوحي الإلهي. فإن صورة نظام الحكم السياسي لم تكتمل إلا بعد وفاته لذلك فقد أصبح بعد ذلك أن كل ما له علاقة بالتنظيم السياسي القانوني هو اجتهاد وعبقريّة الفقهاء المسلمين في غياب نص من الكتاب والسنة، وفي ذلك حديث للرسول (ص) يفيد ترتيب مصادر والحكم والقضاء التشريعي « حين أرسل الرسول (ص) معاذًا إلى اليمن قال له: كيف تقضي؟ فقال أفضي بما في كتاب الله. قال: فإذا لم يكن في كتاب الله؟ قال فبسنة رسول الله (ص)، قال: فإن لم يكن في سنة رسول الله (ص) قال: اجتهد رأيي، قال: الحمد لله الذي وفق رسول الله (ص)»<sup>15</sup> يتضح إذن أن الإنسان لا يخلق القانون، بل القانون يتأسس وفق مصدر ديني مطابق لإرادة الله عز وجل والإيمان القلبي به هو أساس الانصياع للقانون. لكن هذا الأمر لا يمنع وجود إرادة عقلية لها قدرة اكتشاف قواعد قانونية عادلة. وهنا سي طرح السؤال حول ما إذا كان الوحي الإلهي أم العقلي الإنساني من له القدرة على معرفه طبيعة الأشياء وتكييفها قانونيا؟ سؤال سيظهر وجود مذهبين داخل الفكر الإنساني. مذهب سيقر بوجود قانون إلهي وأن الله هو المشرع الوحيد، ومذهب سيقر بوجود القانون الوضعي إلى جانب القانون الإلهي وهو مذهب القانون الطبيعي، هذا الأخير سيبرز المكانة الذي قدمت للعقل ودوره في اكتشاف القواعد القانونية.

بناء على المذهب الأول أن الرسول (ص) مهمته تبليغ رسالة الله عز وجل للإنسانية وهي رسالة واجبة الطاعة والاتباع، يقول الله عز وجل في سورة المائدة: « بسم الله الرحمن الرحيم، وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيمننا عليه. فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق. لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن ليبلوكم فيه ما أتاكم فاستبقوا الخيرات إلى الله مرجعكم جميعا فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون»<sup>16</sup>.

<sup>15</sup> الترمذي: سنن الترمذي، تحقيق: صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، 2005، ص:406.

<sup>16</sup> سورة المائدة: الآية، 48.



يتبين من خلال ما سبق أن كل من السنة والإجماع والقياس والاجتهاد ما هي إلا طرق لتوضيح إرادة الله كما جاءت في القرآن الكريم، كإرادة تنظم المجتمع الإنساني. وليس كما تمت الدعوة إلى أن العقل هو واضع التشريع القانوني المنظم للأفعال الإنسانية.

وبناءً على المذهب الثاني: الذي يؤكد على دور العقل في تأسيس القانون من خلال تأمله وملاحظته للطبيعة وتمييزه بين العدل و اللاعدل وبين الحسن والقبح في الأشياء والأفعال.

لكن ما العمل إذا وجد تعارض بين النص القرآني وحقائق العقل؟

في مقدمة التحقيق لكتاب ابن رشد « بداية المجتهد ونهاية المقتصد،» يقول: «إن علم الفقه من أفضل العلوم وأشرفها إذ به تصح العبادة التي هي الغاية من خلق الخلق، كما قال تعالى في سورة الذاريات الآية 36» وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون»<sup>17</sup>، بين ابن رشد في هذا الكتاب الأساليب والمنهجيات المتبعة في أحكام الشريعة كطرق عقلية ونقلية غايتها الوصول إلى مقاصد الشريعة الإسلامية وتحقيق العدالة وهي ثلاثة: الفعل، الإقرار والمعاني.

ففي الفعل هناك اختلاف واضح بين الفقهاء، منهم من رده إلى الحكم الشرعي ومنهم نزع عنه الفعل وبأنه لا يفيد حكماً، يقول ابن رشد: «وأما الفعل فإنه عند الأكثر من الطرق التي تتلقى منها الأحكام الشرعية، وقال قوم: الأفعال ليست تفيد حكماً، إذ ليس لهم صبيغ والذين قالوا: إنما تتلقى منها الأحكام اختلفوا في نوع الحكم الذي تدل عليه، فقال قوم: تدل على الوجوب، وقال قوم: تدل على الندب...»<sup>18</sup>

وفي الإقرار جواز الفعل. أما في المعاني كغاية اللفظ ومطابقتها، وهي مقاصد الكلام، إما تكون أمراً أو نهياً عن شيء ما أو تخيير فيه، هي معاني يتم إدراكها بواسطة العقل والبرهان، يقول ابن رشد: «وأما المعاني المتداولة... إما أمر بشيء، وإما نهي عنه، وإما تخيير فيه، والأمر إن فهم منه الجزم وتعلق العقاب بتركه سمي: واجبا وإن فهم منه الثواب على فعل وانتفى العقاب مع الترك سمي: ندبا. والنهي أيضا إن فهم منه الجزم وتعلق العقاب بالفعل سمي: محرماً ومحظوراً. وإن فهم

<sup>17</sup> ابن رشد: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تحقيق وتعليق: أبو أوس يوسف بن أحمد البكري، بيت الأفكار الدولية، الأردن، 2007، ص: 05  
<sup>18</sup> المرجع نفسه، ص: 19



منه الحث على تركه من غير تعلق عقاب بفعله سعي: مكروه، فتكون أصناف الأحكام الشرعية الملقاة من هذه الطرق...  
واجب و مندوب، ومحذور، ومكروه، ومخير فيه وهو مباح.<sup>19</sup>

إن كل متعمق في تحليل ودراسة فكر ابن رشد سيبين أنه رجل لم يقم بتحليل الشرائع المنظمة للإنسان فقط، بل تغلغل فيها وربطها بأصولها الأولى والغاية من وجودها كغاية الإنسان في صناعة القانون كضرورة وغاية مقصودة يسير إليها ويحقق الكامل ببلوغها.<sup>20</sup>

وعليه، إن فكرة القانون عند ابن رشد هي فكرة نابعة من الضرورات الاجتماعية الحياتية، لذلك يؤكد على التعاون بين الشرع والعقل في تسطير المبادئ والقواعد العامة يقول ابن رشد: «إن الشرائع هي أن يتقلد من الأنبياء تهافت الواضعين مبادئ العمل والسنن المشروعة في ملة». <sup>21</sup> قول يبين أهمية اتباع المبادئ والسنن التي وضعها الأنبياء والمشرعون في كل ملة. يعني إقرار بأن مصدر القانون ذو مبادئ وقواعد عامة يدركها العقل من خلال الحاجات الأساسية للإنسان، ويقر أيضا بأنه يجب على أية شريعة أن تضع مبادئ عقلية، يقول ابن رشد: «الشريعة التي تفرد العقل بوضع قواعدها تبدو ناقصة لا سيما في المجالات الخلقية والتعبدية التي لا ينفذ فيها العقل إن لم تستكمل بالوحي... الشريعة حسب ابن رشد أعم من القانون حيث تشمل نطاقات وجوانب متعددة... الجانب الأخلاقي... الاجتماعي... الديني، أما القانون فيعنى بالجانب الاجتماعي فقط». <sup>22</sup>

ولعل فلسفة القانون عند ابن رشد فلسفة اعتبرت القانون ظاهرة اجتماعية وظيفته تقرير أفعال الإنسان لها، اعتبرته أيضا أن غاية وجوده هي تحقيق السعادة للإنسان التي لن تتم حسب ابن رشد إلا بالمزاوجة بين مبادئ العقل ومبادئ الوحي الإلهي. قانون مصدره العقل والشرع كما سبق الذكر. يقول ابن رشد: «وإذ تقرر أن الشرع قد أوجب النظر بالعقل في الموجودات واعتبارهما وكان الاعتبار ليس شيئا أكثر من استنباط المجهول من المعلوم واستخراجه منه وهذا هو القياس... فواجب أن نجعل نظرنا في الموجودات بالقياس العقلي... وإذا كانت هذه الشريعة حقا وداعية إلى النظر المؤدي

<sup>19</sup> ابن رشد: بداية المجتهد و نهاية المقتصد، مرجع سابق، ص:19

<sup>20</sup> المرجع نفسه، ص: 19

<sup>21</sup> محمد شريف أحمد: فكرة القانون الطبيعي عند المسلمين، دراسة مقارنة، منتدى الفكر الإسلامي، ط2، 2011، ص:182-



ISSN :3085\_5055

العدد الثامن \_ نونبر 2025

مجلة إشكالات بحثية  
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات  
في مختلف التخصصات

إلى معرفة الحق، فإن معشر الإنسان نعلم على القطع أنه لا يؤدي إلى النظر البرهاني إلى مخالفة ما ورد به الشرع، فإن الحق لا يضاد الحق، بل يوافقه ويشهد له<sup>23</sup> .

#### الخاتمة :

يمكن أن نستخلص نتيجة ما عرضناه سابقا بأن الإنسان ككائن عاقل وواعي ومفكر، فهو كائن اجتماعي سياسي بالطبع. كائن قدر له العيش مع الآخرين لإشباع وتحقيق متطلباته وحاجاته الضرورية البيو- ثقافية، ضرورة فرضت وجود تشريعات قانونية أو عرفية تحمي الإنسان من شر نفسه وتحمي الآخر من شر الأنا.

غير أن التاريخ الإنساني عرف انقسامات في نظرتة للقانون شملت كل من القانون الطبيعي، قانون الحق والخير والعدالة... قانون عرفي، كقانون تعارفت عليه الجماعة من عادات وتقاليد، قانون يحث على القيم الخيرة النبيلة الإنسانية كاحترام بين الأفراد. ثم قانون وضعي ناتج عن اتفاق وتعاقد إرادي بين الأفراد على وضع قوانين وقواعد تنظم الحياة الاجتماعية، وتحفظ أمن واستقرار الجماعة، قانون يتم بموجب التنازل عن حقوقهم الطبيعية لصالح الشخص الذي قدمت له مهمة تدبير وتسيير الجماعة، قانون محدد بعقوبات للأفعال الإجرامية التي قد تصدر عن العلاقات بين الأفراد.

ونتيجة للخلافات التي سادت التاريخ الإنساني حول أصل وغاية القانون، فقد ظهر موقفين مختلفين فكرا وزمنا وسياسة. إحداهما نادى بفكرة قانون نابع من العقل والمثل العليا، يلزم الأفراد بضبط وتهذيب رغبات النفس البشرية تحقيقا لمبدأ العدالة، هذا الرأي كما شهدنا مثله الفيلسوف اليوناني أفلاطون ورأي آخر بإرجاع القانون إلى أحكام الشريعة الإسلامية والعقل، أي رأي جمع بين الوحي الإلهي والعقل الإنساني، وذلك بين في قوله عز وجل: « فاعتبروا يا أولي الأبصار<sup>24</sup> » « أو لم ينظروا إلى ملكوت السماوات والأرض وما خلقه الله من شيء<sup>25</sup> ».

ورغم كل ما سبق إلا أن الرجلان اتفقا على نفس الغاية المحددة للقانون وهي حماية المجتمع، مع ضرورة التنظيم العقلي والمحكم لشؤون الأفراد مع مراعاة ظروف المجتمع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

<sup>23</sup> ابن رشد، فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال: دراسة وتحقيق: محمد عمارة، دار المعارف، ط2، ص :

31-29-23-20

<sup>24</sup> سورة الحشر: الآية: 2

<sup>25</sup> سورة المائدة: الآية: 185



ISSN :3085\_5055

العدد الثامن \_ نونبر 2025

مجلة إشكالات بحثية  
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات  
في مختلف التخصصات

### المراجع المعتمدة:

#### القرآن الكريم

1. أفلاطون: الجمهورية، دراسة وترجمة: فؤاد زكريا دار الوفاء للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر العربية، 2004
2. أفلاطون : القوانين، الترجمة من اليونانية إلى الإنجليزية: تايلور، نقله إلى العربية: محمد حسن ظاظا. الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982
3. ابن رشد : بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تحقيق و تعليق: أبو أوس يوسف بن أحمد البكري، بيت الأفكار الدولية، الأردن، 2007
4. ابن رشد : فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الإتصال دراسة وتحقيق: محمد عمارة، دار المعارف.
5. الترمذي: سنن الترمذي، تحقيق صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، 2005
6. محمد ممدوح عبد المجيد : فلسفة القانون بين أفلاطون وشيشرون، المكتبة العصرية، جمهورية مصر العربية، المنصورة، الطبعة الأولى، 2019
7. مصطفى النشار ومحمد ممدوح علي عبد المجيد: فلسفة القانون وإشكالياتها، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الاولى: 2018
8. محمد شريف أحمد : فكرة القانون الطبيعي عند المسلمين، دراسة مقارنة، منتدى الفكر الإسلامي، الطبعة الثانية، 2011
9. يوسف كرم : تاريخ الفلسفة اليونانية، دار القلم، بيروت .